تمهيدات اليمين العربي لاستقبال ريغان

ليست البديل المطلوب لاتفاقيات كامب ديفيد

بقلم بشير البرغوثي

مهما اوتيت اجهزة الاعلام الموٴيدة لقمة عمان من فصاحة ، فانها غير قادرة على الفصل بين نتائج ذلك الموٴتمر وملابساته ، والاستعدادات السياسية الجارية في بعض العواصم العربية لاستقبال الادارة الاميركية الجديدة وكسب الخطوة عندها .

صحيح ان الموٴتمر لم يعتمد الحل الاميركي نصا ، وانه جامل منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن الحواشي والتصريحات الرسمية على هامشه وفي اعقابه توحي بان الاصرار على عدم تأجيله كان يستهدف تهيئة مناخ مناسب للتحرك نحو واشنطن دون اعتراضات جبهة الصمود . وقد عزا رئيس الوزارة الاردنية في حديثه للمجلس الاستشاري ما اسماه نجاح الموٴتمر الى " عدم وجود المزايدات " . وبالفعل فانه عند استعراض قائمة المشتركين في الموٴتمر من قابوس الى سياد برى الى امراء النفط يبدو الملك حسين " متطرفا " بالقياس لهم .

وقد باشر موٴتمرو عمان فعلا بتمهيد ارضية التحرك نحو امريكا ريغان ، فعادت من جديد موضوعية "عدم تدويل الصراع "والتهجم على التعاون مع الاتحاد السوفييتي . وكانت هذه " الموضوعة " قد دفنت بعد اتفاقية كامب ديفيد ، وكان الملك حسين نفسه قد دعا اكثر من مرة الى عقد موٴتمر دولي باشتراك الاتحاد السوفييتي ومنظمة التحرير لحل مشكلة الشرق الاوسط . واعترف مرارا بان للاتحاد السوفييتي دورا في حل تلك المشكلة . ولكنه الان عاد عن كل ذلك الى موضوعة عدم " تدويل الصراع " .والمعنى من ذلك واضح وهو الاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة .

ومن الواضح ان دول اليمين العربي تحاول " التكيف " مع سياسات الادارة الاميركية الجديدة المتسمة بالعداء للانفراج الدولي . ولهذا فانها صمتت تماما في موٴتمر قمتها عن المناورات العسكرية الاميركية في مصر والمهادفة الى تدريب الجنود الاميركيين ـ كما اعلن صراحة ـ على التدخل العسكري في منطقة الخليج . وكانت خمس دول ، على الاقل ، من اعضاء تلك القمة هي الصومال وجيبوتي والسعودية وعمان والبحرين قد قدمت تسهيلات او قواعد عسكرية للولايات المتحدة ومع ذلك لم يجد هولاء جميعا اي حرج في اتهام منظمة التحرير بعدم الاستقلالية ، وفي اتهام سوريا بالتبعية لانها وقعت معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفياتي !

وهولاء السادة مطمئنون ، كما يبدو ، الى ان مجرد امتلاكهم للاذاعات ومحطات التلفزيون واجهزة القمع يعطيهم حق الادعاء بامتلاك الحقيقة . ولكنهم لا يستطيعون مهما حاولوا ان يقنعوا الشعوب العربية بان تقديم القواعد والتسهيلات العسكرية للامبريالية الاميركية المعادية للشعب الفلسطيني ، ولكل تطلعات الشعوب العربية ، تعبير عن " الاستقلالية " ، بينما تعاون سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بدون قواعد وبدون تسهيلات عسكرية ، وعلى اساس التكافوء والاحترام المتبادل ، مع الاتحاد السوفييتي ، هو تبعية !! وهم يدركون ذلك . ولعل هذا هو السبب في محاولتهم اضفاء صفة " الثورة البيضاء " على سقوط كارتر وفوز ريغان في انتخابات الرئاسة الاميركية كي يقنعوا الشعوب العربية ان الاعتماد على اميركا ريغان سيكون هذه المرة مختلفا نوعيا عن السابق ولم ينسوا ان يحطوا ريغان صفة "الوطنية" ويمنعوها عن صديقهم القديم كارتر . وكان جميع رؤساء الولايات المتحدة السابقين منذ عهد ترومان ، والذين اتفقوا جميعهم على التنكر للحقوق العربية بغض النظر عن كونهم جمهوريين او ديموقراطيين ، كانوا غير " وطنيين " ويخدمون مصالح اسرائيل على حساب مصالح الاحتكارات الاميركية التي اوصلتهم الى الحكم .

هذا الزعم سيفنده ريغان نفسه في الاشهر القليلة القادمة وسوف لن تنفع محاولات التمهيد والبرهنة على الولاء للامبريالية في احداث تعديل ملموس في الموقف الاميركي . بل ان تلك المحاولات ستساعد الادارة الاميركية على التمسك بموقفها التقليدي لان دول اليمين العربي بمعاداتها لجبهة الصمود وللشعوب العربية وللاتحاد السوفييتي انما تضعف قدرتها حتى على المساومة الذليلة مع الامبريالية تماما كما حدث للسادات من قبل .

كما سيتأكد خطأ الحسابات التي قام عليها الاصرار على عقد موٴتمر القمة في موعده خلافا لرأي جبهة الصمود . فلقد ارادت دول اليمين العربي البرهنة لريغان على ان لديها " الاعصاب " لتحدي حركة التحرر العربية ، والامساك بزمام المبادرة لتمرير الحل الاميركي . واوردت ذلك بخطة " تنفيذية " ببلايين الدولارات لتعزيز الطغمة كي تثبت لريغان ان بالامكان الاعتماد عليها في مخططات امبراطورية الاستراتيجية لتحليل قوى وستقلر .

ان كل هذا لن يخفيها في عالم الاولوية الاستراتيجية على اسرائيل . وان كان بالتأكيد سيخدم مصالح الامبريالية الاميركية في المنطقة . وهو ايضا لن يعتبر بديلا مقبولا لدى الشعوب العربية لاتفاقيات كامب ديفيد . ولكنه سيعزز قناعة الغيبوبة العربية بان دول اليمين العربي لا تعمل لمصلحتها .

استراتيجية قمة عمان الاقتصادية
ودعم الصمود بين اقوال المؤتمرين وتجربة الصامدين

بقلم ز. اقتصادي

من بين التسميات العديدة التي اطلقها المشاركون في موٴتمر قمة عمان على موٴتمرهم اسم موٴتمر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي . واستهدف الموٴتمرين ، كما يتضح من التصريحات المتعددة التي سبقت الموٴتمر وتبعته ، وضع استراتيجية النمو الاقتصادي لسائر بلدان الوطن العربي ، ودعوا الى اعتبار عقد الثمانينيات عقدا للتنمية الاقتصادية

ليس فينا من ينكر اهمية التطوير الاقتصادي ووضع استراتيجية للتطوير الاقتصادي تشمل الوطن العربي كله . فالتنمية الاقتصادية وتوفير مستوى معيشي لائق هو احد الاهداف الرئيسية التي نقشتها حركة التحرر الوطني العربية على اعلامها وناضلت من اجل تحقيقها وقدمت التضحيات والقرابين على مذبح النضال من اجل تحقيق هذا الهدف .

الا ان الجماهير العربية كانت ، ولا زالت ، تفهم التنمية الاقتصادية بوصفها تسخيرا للطاقات الاقتصادية التي يزخر بها وطننا العربي من اجل خدمة اهداف وطموحات هذه الجماهير في التقدم الاقتصادي الحقيقي وفي ازالة التباين الهائل في مستوى المعيشة السائدة حاليا بين الاكثرية المسحوقة والاقلية المتخمة القابضة على زمام السلطة في الجزء الاكبر من الوطن العربي .

كما اعتبرت الجماهير العربية ، وبحق ، ان تسخير الطاقات الاقتصادية العربية لهدف التنمية الحقيقية لا بد وان ينطلق من تحرير الاقتصاد العربي من سيطرة الاحتكارات الراسمالية العالمية ومن احراز الاستقلال الاقتصادي .

وتكفي نظرة بسيطة الى واقع الانظمة المعنية بعقد التنمية لتبين خضوع ثروات هذه البلدان لاخطبوط الاحتكارات الدولية والى استفادة قلة من المتحكمين بمصادر البلدان العربية المشار اليها من استمرار هذا الوضع باعتباره المفتاح لتكديس المزيد من الثروات على حساب شعوبهم .

وعلى هذا فليس ضربا من الخيال ان توقعنا سلفا ان نتيجة عقد التنمية " العتيد " هذا لن تكون سوى تكريس الوضع القائم وزيادة الاغنياء غنى والفقراء فقرا .

ومن ناحية اخرى فقد اكثر الموٴتمرين في عمان من الاشادة بصمود الاهل في الارض المحتلة وافاضوا بالحديث عن تخصيص المزيد من الاموال لدعم الصمود في المناطق المحتلة .

وموضع الصمود ودعمه يحظى باهتمام بالغ من المواطنين في المناطق المحتلة بل هو قوتهم اليومي ومحور رئيسي من مجالات تفكيرهم وعملهم . ولذلك فهم المعنيون مباشرة بقضية دعم صمودهم . ولسنا بحاجة الى المزيد من تبيان اهمية دعم الصمود لا من الناحية السياسية ولا الانسانية ولا الديمقراطية .

ورغم اهمية تخصيص الاموال لدعم الصمود فان مواطنينا غير معنيين بالناحية الشكلية من الصمود ودعمه ومهما تهاوى الخطباء والناطقون الاعلاميون باسم هذا الموٴتمر او ذاك في الاطناب بصمود الاهل وتغزلوا به فان جماهيرنا تحكم على طبيعة الدعم من نتائجه العملية الملموسة وفيما اذا كان هذا الدعم . في الماضي ، قد ساهم في دعم الصمود الحقيقي وخلق الارضية الملائمة لا للصمود بمعنى التواجد والبقاء على الارض وانما بمعنى التشبث بالارض والمساهمة في دعم عمل المواطنين من اجل تغيير الاوضاع السائدة والتخلص من الاحتلال .

لقد خصص موٴتمر قمة بغداد العاشر ١٥ مليون دولار للصرف على اوجه دعم الصمود . وقبل قمة بغداد كانت توجه كميات من الاموال الى المناطق المحتلة .

واذا ما اردنا الحكم على مجهودات الدعم فلا افضل من الاحتكام الى الوقائع والنظر الى مردود عملية الدعم . وحينذاك يمكن القول فيما اذا كانت هذه الاموال قد ساهمت في عملية الدعم بالمفهوم التي ترتايه جماهير المناطق المحتلة ام لا .

لا توجد لدينا ، احصائيات عن مجموع المبالغ التي وجهت من اجل " دعم " الصمود خلال السنوات الماضية الا انه ليس من الخطأ التقدير بانها لم تقل عن ٣٠٠ مليون دولار (حسب تصريحات بعض الرسميين الاردنيين) .

وباستطاعة هذه المبالغ ، فيما لو وجهت وجهة دعم المشاريع الانتاجية والخدمات البلدية ، ان تساهم في تغيير ولو جزء من الواقع الاقتصادي السائد في المناطق المحتلة . واقع التبعية للاقتصاد الاسرائيلي ، واقع الاقتصار الى المشاريع التي تؤمن العمل ، داخل المناطق المحتلة ، لاعداد كبيرة من العاملين .

الا ان الصورة ايها لم تتغير بشكل ملحوظ بل ان العكس هو الصحيح

واقتصرت عملية صرف اموال الصمود على مجموعات معينة من السكان واستهدفت ، بالاساس ، خلق ولاءات سياسية توطيد نفوذ فئات معينة مرتبطة ، من الناحية السياسية بالنظام الاردني .

حتى المحاولات التي قامت بها المجالس البلدية وغيرها من ممثلي الحركة الوطنية في المناطق المحتلة والتي استهدفت توزيع الاموال عن طريق هولاء الممثلين وبمعرفتهم بصفتهم الاكثر قدرة على التقرير بجدوى المشاريع المقترحة ، لقيت اذانا صماء لدى المسوٴولين عن توزيع اموال الصمود

ولن نضيف جديدا اذا ما قلنا ان " اموال الصمود " اصبحت مجالا للانتقاد والتنفير والاستهزاء من قبل الاكثرية الساحقة من ابناء فلسطين . فان المقصود بالصمود هم الكثرة من المواطنين من غير القادرين على تأمين مستوى معقول من المعيشة في ظل الظروف الراهن . عشرات الالاف من العمال والموظفين في الدوائر الحكومية والفلاحين وصغار التجار هم الذين يجب ان توجه اليهم ولمصلحتهم اموال الصمود

ولكن الذي يحدث هو مناقض لذلك تماما .

ولذا فان الحديث في موٴتمر قمة عمان عن تخصيص المزيد والمزيد من الاموال للدعم لن يكون سوى مناورة مكشوفة لتضخيم حسابات البعض في المصارف الاجنبية . هكذا تنظر اوسع الجماهير الشعبية في بلادنا الى عملية انفاق اموال الصمود ودعمه ولن يغير شيء من قناعتها سوى تغيير استراتيجية وطرق دعم الصمود .

هذا وستحاول " الطليعة " في اعداد قادمة التطرق الى قطاعات محددة من المواطنين والاقتصاد الوطني لشرح مردود عملية "دعم الصمود" على هذه القطاعات وما اذا كانت الاقوال والافعال تنسجم ومصلحة شعبنا ومدى دعم الصمود الحقيقي .

ما هو مصير شركة الكهرباء

نقلت صحيفة " معاريف " عن وزير الطاقة والاتصالات قوله انها تقوم بجميع التحضيرات لتسلم شركة كهرباء محافظة القدس وذلك بهدف تشغيلها ابتداءا من الاول من شهر كانون الثاني للعام ١٩٧٥ من خلال ملاءمتها مع الشبكة الاسرائيلية .

وردا على سوٴال الصحيفة اكد الوزير ان قرار الحكومة بعدم تجديد امتياز شركة كهرباء محافظة القدس وشراءها ما يزال قائما وانه سيطبق في نهاية الشهر .

٦٠ الف دولار ثمن مهاجمة منظمة التحرير

كانت وكالة الانباء " انتربريس " التي تعمل في الامم المتحدة كوسيط لخدمات وكالات الانباء في العالم الثالث على وشك عقد صفقة مقدارها ٦٠ الف دولار مع وكالة الانباء العراقية قبل عدة اسابيع . وكان شرط العراق على هذه الصفقة ان تقوم الوكالة المذكورة بتوزيع مواد اخبارية تهاجم منظمة التحرير الفلسطينية .

ورفض العراقيون تفسير مدير وكالة " انتربريس " بعدم امكانية تنفيذ ذلك نظرا لان الوكالة كانت قد عقدت اتفاقا مع وكالة الانباء الفلسطينية " وفا " ، وبذلك خسرت "انتربريس" عميلا مربحا .

الطليعة
سياسية أسبوعية

صاحب الامتياز والمحرر المسؤول
الياس زحالقة

رئيس التحرير
بشير البرغوثي

ص.ب ١٩٣٧٤
القدس

مطبعة صلاح الدين